

الفتنة القبلية تستيقظ جنوب تونس في غياب الدولة وحضور قطر

قتيل و70 جريحا في اشتباكات بين قبيلتين على منطقة متنازع عليها

جدل كبير أثارته الاشتباكات القبلية، التي اندلعت في الجنوب التونسي حول منطقة متنازع عليها، خاصة بعد أن أشارت العديد من الأوساط السياسية إلى أن تسرب أنباء حول قدوم مستثمر قطري للاستثمار في الجهة، أدى إلى اندلاع هذه المواجهات التي أسفرت عن مقتل شاب وجرح ما لا يقل عن 70 شخصا.

صغير الحديري

تونس - أثارته الاشتباكات، التي اندلعت جنوب تونس نهاية الأسبوع الماضي، حول منطقة متنازع عليها، مخاوف خاصة بعد تصريحات متواترة من أوساط سياسية بشأن محاولة مستثمر قطري إنشاء مشاريع في هذه المنطقة، ما أثار حفيظة السكان في ولايتي (محافظة) مدينين وقبلي الذين دخلوا في مواجهات.

وقالت أوساط سياسية إن الاشتباكات العنيفة، التي جرت جنوب البلاد المتاخمة للحدود مع ليبيا مساء الأحد والسبت، وأوقعت قتيلا و70 جريحا على الأقل، تعود إلى تسرب أنباء بشأن نوايا السلطات منح منطقة متنازع عليها لمستثمر قطري، ما أثار حفيظة السكان.



زهير المرقاوي
الأحداث انطلقت إثر أنباء عن قدوم مستثمر قطري للاستثمار بالصحراء

وأضافت أن الاشتباكات جاءت على خلفية رغبة طرفي النزاع في الضغط على الدولة، لافتكاح المنطقة والارتفاع بعائدات الاستثمارات، التي ستقام فيها وهي استثمارات ذات طابع سياحي.

ووصف النائب بالبرلمان عن ولاية (محافظة) قبلي وأمين عام حركة الشعب زهير المرقاوي الوضع في منطقة "عين السخونة" المتنازع عليها بـ"الخطير والمؤسف"، مؤكداً أن "الأحداث انطلقت بعد ورود أنباء عن قدوم مستثمر قطري للاستثمار في الصحراء وعلى خلفية ضغط كبير من جهات" لم يسمها.

وتعتبر "عين السخونة" المتنازع عليها مصدرا للياه الاستشفائية في المنطقة، وتتميز بمياهها الساخنة. وتبعد هذه المنطقة عن المدينتين اللتين اشتبكنا السبت والأحد (مدينين وقبلي) قرابة الـ120 كيلومترا.

وفي مسعى منه لنزع فتيل الأزمة بين الطرفين، أدى الرئيس التونسي قيس سعيد، زيارة الإثنين إلى المنطقة المتنازع عليها.

ودعا سعيد إلى "تغليب صوت الحكمة وعدم الانجرار وراء زرع الفتنة بين أبناء الجهة الواحدة" مشددا على أن رئيس الجمهورية هو "رمز الدولة والضمائم لوحدتها".

وحذر سعيد من محاولات خفية لضرب الدولة من الداخل قائلا "تونس تتسع للجميع ولا بد من الانتباه إلى كل المحاولات الخفية لضرب الدولة من الداخل".

وجدت الاشتباكات الأحد، واستخدمت فيها البنادق وأسلحة بيضاء بين قبيلتين، ما خلف قتيلا والعشرات من الجرحى، وسط تصاعد للحدوث عن مساع قطرية حثيئة لتعزيز الدوحة وجودها ونفوذها في الصحراء التونسية.

وتعرضت ممتلكات خاصة وسيارات واكواخ في "عين السخونة" للتخريب والحرق من قبل المتشاجرين، الذين تراشقوا بالحجارة واستخدموا بنادق صيد في الاشتباكات، ما دفع قوات الأمن إلى التراجع في البداية قبل أن تعود مسنودة بتعزيزات عسكرية لفض النزاع حسب شاهد عيان تحدث لـ"العرب".

وقالت إدارة الحرس الوطني "إن تدخل القوات الأمنية كان ناجعا وساهم في تفادي سقوط المئات من القتلى"، في وقت أكدت فيه الحكومة التونسية، التي يغير رئيسها عن البلاد بسبب زيارة يجريها إلى إيطاليا وفرنسا، أنها أحدثت

خلفية المتابعة بين وزارتي الداخلية والدفاع التابعة الأحداث الجارية بالجنوب. وبدوره، طالب البرلمان المستقل عن محافظة مدينين ميروك كورشيد، بضرورة تدخل "عقلاء البلد" لوضع حد للأزمة المتفاقمة في المنطقة.

أكد لـ"العرب" أن "النزاع قديم (..)، الحد الإداري لا يتوافق مع مجال تصرف العروش وهذا خلق مشكلات أيضا في 2005 (..) لكن الفرق أن اليوم لا توجد دولة لجابية المشكلة في الوقت المناسب ما أدى إلى استفحالها".

وبالرغم من أن هذه المنطقة تشهد لأول مرة اشتباكات بهذه الحدة، غير أن مثل هذه المواجهات متواترة في الجنوب التونسي بسبب النزاعات حول ملكية الأراضي والتقسيمات الإدارية.

لكن هذه المرة، أثار هذا جدلا بشأن وجود أطراف وراء هذا التصعيد للاستفادة من مزايا وعود من أجل تسهيل الاستثمارات القطرية في المنطقة.

ولطالما شهد الجنوب في السنوات الأخيرة توترات ارتبطت بعضها باحتجاجات أهال لتوظيف أبناءهم، وبعضها الأخر بعمليات إرهابية شنتها تنظيمات متطرفة على غرار ما حصل في بن قردان التابعة لمحافظة مدينين في العام 2016، فضلا عن عمليات كُر



أضرار ستخلف تداعيات

وفر بين الأجهزة الأمنية والعسكرية ومهربيين ينشطون بكثافة في هذه الرقعة الجغرافية.

وبالرغم من الحديث عن استثمارات سياحية ستقوم بها قطر في الجنوب التونسي، إلا أن العديد من الأطراف تُساورها مخاوف من أن تكون هناك محاولات للقيام بأنشطة استخباراتية هناك، خاصة أن حليفة قطر تركيا، تدعم حكومة الوفاق الليبية عسكريا وسياسيا.

وقال المحلل السياسي لطفي العمري "كتونسيين تأسفنا كثيرا لما حصل ونرجو أن تكون هذه المواجهات آخر حلقة من حلقات استضعاف الدولة التونسية".



لطفي العمري
نخشى أن يهدد المشروع القطري لانتصاب قاعدة عسكرية تركية

وأوضح "ما نرجوه أن يقتصر الأمر على الاستثمار السياحي كما تدعي ذلك بعض المصادر، لأننا نستغرب (تية إقامة) استثمار سياحي على بضعة كيلومترات من ليبيا، ونحن نعرف أن تركيا حليفة قطر سعت في وقت سابق للحصول على قاعدة عسكرية في جنوب تونس وتم رفض هذا الطلب (..) نرجو أن تبقى العيون مفتوحة لكي لا تتسلل هكذا مشاريع تحت غطاء الاستثمار وهو استثمار في ضعف الدولة مشروع مستراق قد يهدد إلى انتصاب قاعدة عسكرية تركية".

وأشارت هذه التصريحات موجة استنكار واسعة في الشارع المغربي ولدى المهلطين كونها تتعارض مع الدبلوماسية التي تنتهجها الرباط.

وقال رشيد لوزرق، أستاذ العلوم السياسية، إن "ما قام به أمكان هي خطة متفق عليها بشكل مسبق داخل العدة من خلال خروجه بقية شبيبة العدالة والتنمية بغاية انتقاد قرار الدولة، رغم أنه يشغل منصب وزير مسؤول عن تنفيذ التزامات الحكومة".

وأوضح لوزرق، في تصريح لـ"العرب"، أن "تصريحات أمكان تقع ضمن الممارسات المعهودة لحزب العدالة والتنمية المتناقضة حيث إنه يتشبهت بالحكومة دون تحمل المسؤولية السياسية عما صرح به الوزير مناقضا لتوجهات الدولة التي هو عضو في حكومتها". مضيفا أن حزبه يغير خطابها خدمة لمصلحة كمشروع.

وأوجه أمكان انتقادات لاذعة بشأن هذا التصريح حيث يقول منتقدوه إن ذلك يمس من الدعم الذي تمكن المغرب من حشده لملك الصحراء المغربية.

وقال المحلل السياسي والأستاذ الجامعي، عمر الشراقي، مخاطبا أمكان "إذا لم يعجبك ما حققه المغرب من اعتراف

التطبيع مع إسرائيل يضع إخوان المغرب في مأزق

وزير إسلامي يعاكس إرادة الدولة بانتقاد عودة الاتصال بين الرباط وتل أبيب

وواضح و ليس عليه غبار في موضوع التطبيع وفي باقي المواضيع الأخرى المتعلقة بالقضية الفلسطينية، فنحن نعتبر عن موقف الشبيبة التاريخي وموقف جميع المغاربة".

وأضاف "وبالتالي، نحن نعتبر بارحجية كبيرة عن مواقفنا، وهذا لا إشكال فيه على المستوى الوطني ولا خلاف عليه أصلا.. الشعب المغربي هو الذي أبدع شعار "من المغرب لفلسطين.. شعب واحد مش شعبين".



الوزير يسبح ضد تيار الدولة والشارع معا

صفقة صوفي بترونيين تحدث شرخا بالعلاقات الجزائرية - الفرنسية

صابر بليدي

الجزائر - تعكس تصريحات رئيس الوزراء الجزائري عبدالعزيز جراد، التي عبر فيها عن قلق بلاده الكبير من تواصل تحويل مبالغ مالية كبيرة للإرهابيين على حدود بلاده، حجم الشرخ الذي أحدثته صفقة الرعية الفرنسية صوفي بترونيين في العلاقات الجزائرية - الفرنسية.

وجراد ليس أول مسؤول سام في الدولة الجزائرية ينتقد هذه الصفقة، حيث سبقه في ذلك قائد أركان الجيش الجنرال سعيد شنقرية الذي كان قد استنكر في وقت سابق الصفقة الفرنسية في مالي، والتي كرست نظام الفدية الذي ترفضه الجزائر بدعوى توفير مصادر تمويل للمجموعات الجهادية في المنطقة.

واستنكر جراد في كلمة له أمام الدورة الاستثنائية 14 لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي حول مبادرة "إسكات البنادق" هذه الصفقة التي أفضت إلى انتشار العشرات من الإرهابيين على الشريط الحدودي الجنوبي، ومنهم جزائريون سلموا أنفسهم للسلطات المختصة.

وهذا الموقف كان محل إجماع بين المؤسسات الرسمية وقوى سياسية، خاصة منها الموالية للسلطة على غرار الحزب الحاكم، جبهة التحرير الوطني، وحركة البناء الوطني الإخوانية التي شاركت في الانتخابات الرئاسية الأخيرة برشحها عبد القادر بن قرينة، الذي حذر في تصريح له مما أسماه بـ"التداعيات الخطيرة للصفقة".

ورغم التقارب الدبلوماسي المسجل في العلاقات الجزائرية - الفرنسية، خلال الأشهر الأخيرة، إلا أن إبرام باريس للصفقة المشكورة بعيدا عن رأي الجزائر، ألحق ضرا كبيرا، ولا يستبعد أن يتسبب في فتور جديد، في ظل موجة الانتقادات الرسمية والسياسية الجزائرية لفرنسا بسببها.

وتعمل الدبلوماسية الجزائرية منذ سنوات في المحافل الدولية على تجريم دفع الفدية للمجموعات الإرهابية، باعتبارها إحدى الأوراق الراجعة في يد الجهاديين لضمان مصادر تمويل يتم من خلالها تعزيز قدراتهم والتزود بأسلحة جديدة، تتحول في نهاية المطاف إلى آلات موت للإرهاب.

غير أن صفقة صوفي بترونيين، التي تتضارب الروايات بشأن قيمتها المالية، بين من يقول عشرة ملايين دولار ومن يقول ثلاثين مليون دولار، بحسب إفادة قدمها عضو ممن أطلق سراجهم رفقة 200 آخرين من العناصر الجهادية مقابل إطلاق خمسة رعايا وسياسي من جنسية مالية، لا زالت تلقي بثقلها على علاقات

وتجسد انزعاج الجزائر في تصريحات أدلى بها قائد أركان الجيش ورئيس الوزراء، في أكثر من مناسبة، حول استنكار وتدنيد بلادها بالصفقة التي توجت بدفع فدية ستكون بمثابة ثروة لجماعة "نصرة الإسلام والمسلمين" بقيادة إسماعيل، كما تسمح للعناصر المستفيدة من الإفراج بالعودة إلى النشاط على الشريط الحدودي بين الجزائر ومالي، وتبذل الجزائر جهودا مضنية في الحرب على الإرهاب، لاسيما على الحدود، التي باتت مصدر قلق حقيقي نظرا طولها (حوالي ستة آلاف كيلومتر)، ووجود توترات أمنية في ليبيا ومالي، يمكن أن تتسلل إلى أربابها، وهو ما كلفها حشد إمكانيات ضخمة لغاثة وزارة الدفاع الوطني خلال السنوات الأخيرة وصلت إلى حد رصد مبلغ 17 مليار دولار العام 2013، وهو رقم غير متاح حاليا بسبب الأزمة الاقتصادية وتقلية حاجيات الجيش بالوسائل والمعدات المتطورة لرصد الحركة على الأرض.

ورغم نفي باريس على لسان الرئيس إيمانويل ماكرون، في تصريح لمجلة "جون أفريك" دفع أي فدية للجماعة الإرهابية المشكورة، إلا أن إفادات أدلت بها عناصر إرهابية جزائرية حول تضارب الروايات حول مبلغ الصفقة، تؤكد أن فرنسا قد دفعت ولو عبر وسطاء لدرء الشبهات حسب متابعتين.

خلقت تصريحات أمكان انقساما كبيرا بين الأحزاب حيث قالت ابتسام عزاوي، البرلمانية عن الأصالة والمعاصرة، إن "حرية التعبير مكفولة للجميع، لكن لا يحق لأي مجموعة أن تتحدث باسم الشعب المغربي، وأن تستخدم عبارة من قبيل الشعب المغربي يرفض".

واستيعادا لأي لبس أكد الملك محمد السادس لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أن موقفه "الداعم للقضية الفلسطينية ثابت لا يتغير. وقد ورثه عن والده المغفور له الملك الحسن الثاني".

وشدد العاهل المغربي على أن "الرباط مع حل الدولتين، والمفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي هي السبيل الوحيد للوصول إلى حل نهائي دائم وشامل لهذا الصراع".

وأكد أن "المغرب يضع دائما القضية الفلسطينية في مرتبة قضية الصحراء المغربية، وأن عمل المغرب من أجل ترسيخ مغربيتها لن يكون أبدا، لا اليوم ولا في المستقبل، على حساب نضال الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه المشروعة".

وقبل عامين قطع المغرب علاقاته مع إيران بعدما ثبت دعمها العسكري واللوجستي للبوليساريو عبر السفارة الإيرانية في الجزائر.

محمد أمكانز
شبيبة العدالة والتنمية تعارض التطبيع مع إسرائيل، موقفاً واضح

وتباينت المواقف داخل العدالة والتنمية الإسلامي بشأن تصريحات أمكانز حيث قال عبدالسلام بلاحي القيادي والبرلماني السابق عن الحزب إن "قرار التطبيع في هذه الظروف من نتائج تصبب النظام العسكري الجزائري المتهاك المجرم في حق الجزائر والمغرب العربي.. اليوم ربحتنا اعتراف الولايات المتحدة بمغربية الصحراء وهذا مهم، لكن علينا أن نناضل حتى إسقاط التطبيع وإخراج الصهاينة من المغرب وفلسطين".

فيما عبرت البرلمانية عن العدالة والتنمية أمينة ماء العينين عن موقفها بالقول "لن يتخلل المغاربة عن الشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة والمشروعة، ولا يمكن أن ينجح التطبيع في بنية ظلت تقاومه لعقود بإصرار ومبدئية".